تخفيف

دكتور عبد العليم نوارة رئيس مجلس الأعمال المصري التونسي يؤكد أن تخفيف الأعباء عن أجهزة الاطفاء يعد عاملاً مساهمًا لزيادة التزام المصانع بها.

أعدت الملف: ناهد إمام

مليارات الاستثمارات وعشرات الأرواح مهـــــ

من يطفئ نيـــــ

النار.. النار.. النار.. تتعالى الصرخات طلبا للنجدة والانقاذ فقد شب حريق فى المصنع ولكن للأسف فى معظم الأحيان لابد من انتظار وصول سيارات الاطفاء لأن أغلب الوسائل الموجودة اما قديمة متهالكة أو لا تعمل أو مغشوشة أو لا توجد من الأصل، وعندما تأتى المطافئ تكون الكارثة قد وقعت وأتت النيران على المعدات والمنتجات والآلات والمبانى وسقط العديد من الضحايا بين قتلى وجرحى ومختنقين بالدخان وتضيع استثمارات بالمليارات والأهم الأرواح التى نخسرها وكان يمكن أن ننقذها لو توافرت اشتراطات الأمن الصناعى والسلامة التى يظن البعض إنها مجرد كماليات ولا يدركون أهميتها إلا بعد فوات الأوان.

وقد تزايدت الحرائق بالمنشآت الصناعية مؤخراً سواء بالمحافظات أو بالمدن الجديدة.. بل أحيانا تتكرر الكارثة فى مصنع واحد خلال بضع شهور مثلما حدث فى مصانع ومخازن «النساجون الشرقيون» بالعاشر من رمضان فى شهرى أكتوبر ثم فى فبراير وشاركت فى إطفاء الحريق الأخير ٣ طائرات هليكوبتر و٨٠ سيارة إسعاف نظراً لوجود مواد بتروكيماوية، ولولا ستر الله وجسارة العمال ومهارة رجال الاطفاء لزادت الخسائر ولكن تم احتواء الموقف.. ومن قبلها التهم حريق الموسكى محتويات ٤٠ متجراً والعديد من الورش الصناعية الصغيرة التى ضاعت بالكامل.. وفى كل مرة وبعد كل حادث يتجدد الحديث حول مدى التزام المنشآت الصناعية باشتراطات الأمن و السلامة خاصة وان النيران فى أغلب الأحيان لا تلتهم الاستثمارات والبشر والمعدات والماكينات فقط لكنها ايضا تلتهم أسباب اندلاعها وهل تمت بفعل فاعل أم بماس كهربائى أو، بعقب سيجارة، مثلما كان يحدث فى مخازن القطاع العام قبل جردها فى كل موسم.. وكانت جمعية مستثمرى العاشر بعد تعدد الحرائق قد قررت إعداد منظومة متكاملة، وإنشاء شبكة بتكنولوجيا حديثة لحماية المصانع.. لذلك فالأمل هو الوقاية من الحرائق وتجنبها واتخاذ

المهندس زكى السويدى:

أهم مقومات النجاح

المهندس زكي السويدي عضو لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشوري ورئيس شركات «السويدي» للكابلات وعضو غرفة الصناعات الهندسية، يؤكد ان مقومات الصناعة الناجحة هي توفير متطلبات الامن الصناعي بجميع وسائلها بدءا من حفر ابار المياه اللازمة لمواجهة اي حريق مفاجئ حيث لا يمكن ان تتوافر خراطيم الاطفاء دون وجود مصدر تشغيلها بالمياه حتي لو كانت تكلفة حفر ابار المياه مرتفعة.

وأشار الي ان هناك احيانا اخطاء غير مقصودة تتسبب في حدوث بعض المشاكل الامنية ولكن هذا لا يعني عدم توافر اشتراطات السلامة المطلوبة داخل المنشأة موضحا ان حملات التفتيش المستمرة من جانب مسئولي اجهزة الامن الصناعي للتاكد من سلامة الاجراءات المتبعة للامن داخل كل منشأة صناعية فمثلا هناك تفتيش واختبار للخراطيم المستخدمة وطفايات الحرائق وغيرها من المعدات بحيث تتم اتباع الاساليب الامنية الواجبة في حالة حدوث حرائق او اي اصابات تكون نتيجة حالات طارئة خارجة عن المعتاد وليس نتيجة قصور في عدم اتباع اساليب الامن والسلامة الواجبة، مشيرا الي اهمية توفير الملابس الواقية ايضا للعمال والتاكد من التزامهم بارتدائها خلال فترات العمل حيث تعد جزءا هاما من اجراءات الوقاية والسلامة المطبقة بالمنشأة الصناعية.

عباس زكى:

الحرص مطلوب التشدد مرفوض

عباس زكي رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية للاستثمار الصناعي ورئيس غرفة تجارة القاهرة السابق، يري ان قواعد الامن الصناعي تمثل اساس الحصول علي رخصة العمل الصناعي حيث تتوافر اشتراطات السجل التجاري ولكن القيد بالغرفة الصناعية يحتاج الي رخصة صناعية والتي ترتبط بدورها بضرورة توافر اجراءات الامن والسلامة الصناعية بالمنشأة.

قال ان تلك الاجراءات تتمثل في متطلبات عديدة ابتداء من توافر الاسعافات الاولية بالمنشأة الصناعة وصولا الي اجهزة ومعدات مكافحة الحريق والوسائل الوقائية المختلفة للعمال من اخطار المهن، ولكن هذا لا يعني ان تتحكم اجهزة الدفاع المدني والامن الصناعي في الشركات التي تراقب عليها او تفرض عليها تعقيدات تجعلها عاجزة عن القدرة علي الوفاء بالمتطلبات اللازمة.. لان تشديد المطالب لابد ان يؤتي بنتائج عكسية وليست في صالح المنشأة او العمال، فالمطلوب تقديم النصيحة والارشاد دون تشدد او تعنت، خاصة ان الغالبية العظمي من المصانع لديها الرغبة الذاتية في توفير متطلبات الامن الصناعي كحماية لعمالها واستثماراتها وضمان استمرار دورة العجلة الانتاجية دون تعطيل.

الدكتور محمد سعيد:

حماية العامل أحد مقومات الأمن الصناعى

الدكتور محمد سعيد الخبير الاقتصادي اكد ان تشريعات الصحة والسلامة المهنية تضمنت اصابة العمل وارتباطها بتوافر اجراءات الامن الصناعي في المنشأة وتم توقيع تلك المواد في قانون التأمينات الاجتماعية واصبح هناك ضرورة لاطلاع رؤساء الشركات علي تلك القوانين للالتزام بتوفير وسائل الاسعاف المطلوبة في المؤسسات.. حيث يعد حماية العامل احد البنود المهمة لتوفير مقومات الأمن الصناعي.

واشار الي انه رغم قيام المنشأة الصناعية بتوفير اجراءات الامن الصناعي ثم حدوث اصابات مفاجئة للعمال فيجب علي تلك المؤسسات ابلاغ التأمينات بأي اصابات بصورة مباشرة دون الخوف من اتهامها بالتقصير في اجراءات السلامة، كما ان هناك حاجة مستمرة لدي الشركات بإجراء دراسات للوقاية المهنية للعمال من داخل المؤسسة بدلاً من الانتظار لقيام التأمينات الاجتماعية بدور الرقابة والمتابعة لهذه الاجراءات.

وقال ان هناك العديد من الاحتياطات الواجب اتخاذها لرعاية العمال مثل فحص اماكن التخزين بالمصانع والمستودعات، وتوفير وسائل التهوية المناسبة والتأكد من الفحص المستمر للوصلات الكهربائية لعدم حدوث خطأ مفاجئ وكذلك منع انسكاب الزيوت علي الارض لعدم تعرض العمال للتزحلق وحدوث اصابات والعمل علي توزيع نشرات ارشادية للعاملين.

الربان رضا الله حلمى:

المفاجآت تقع فى جميع مصانع العالم

الربان رضا الله حلمي رئيس شعبة الصناعات الخشبية بالاتحاد العام للغرف التجارية يؤكد أن النسبة الغالبة من المصانع لديها شهادات الأمن الصناعي التي تؤكد التزامها بالشروط المطلوبة ولكن الواقع أن هناك تزمتا واضحًا من جانب جهات الأمن الصناعي قد يكون أكثر بكثير من الواقع الذي تفرضه القوانين الخاصة بالأمن الصناعي مما يشكل عقبة امام المصانع كما أن هناك حاجة إلى وضوح متطلبات الأمن حيث تتباين الآراء لدى أجهزة الأمن، البعض يرى أن هناك متطلبات اساسية وغيره من المسئولين يرون انها ثانوية، وذلك التضارب يفقد الثقة بمدى الأهمية الواجب تطبيقها.

وأشار إلى أن الحرائق تقع فى مصانع الدول المتقدمة وليست فى مصر فقط مثل الولايات المتحدة وأوروبا وذلك نتيجة خطأ مفاجئ وهذا لا يعنى عدم الالتزام باشتراطات الأمن الصناعى فى هذه الدول.

وألقى الضوء حول ضرورة زيادة التوعية لدى العاملين بالمصانع حيث تحتاج إلى إعادة تأهيل وتدريب حول كيفية مواجهة أى احداث مفاجئة مع الأخذ فى الاعتبار أن المشاكل الناجحة لا تكون نتيجة أخطاء متعمدة حيث تعد سرعة التعرف لمواجهة الأزمة من خلال عمال متدربين خطوة هامة لاحتواء الخسائر الناجمة عن الحريق.

الدكتور نادر رياض:

مطلب قومى لوقف نزيف الخسائر فى الأرواح والمنشآت

الدكتور نادر رياض رئيس مجلس إدارة مجموعة «بافاريا مصر» لأجهزة إطفاء الحرائق ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى ورئيس لجنة السلع الهندسية والمعمرة بجهاز حماية المستهلك يؤكد انه لم يعد هناك موضوع للجدل فى أهمية توفير وسيلة الحماية من الحريق والعمل على انضباط منظومة الأمن الصناعى داخل المبانى والمنشآت الصناعية المختلفة، وانه مطلب قومى وملح لوقف نزيف الخسائر فى الأرواح والمنشآت.

أضاف انه تم تفعيل اجزاء من كود الحريق فى مصر إلا أن الملاحظ أن جانب الالتزام بالتطبيق يقع على عاتق الأنشطة والأفراد وإلزامها من الجهات المختصة وعلى رأسها مصلحة الدفاع المدنى والحريق والادارات المختلفة التابعة لها بالمحافظات وكذلك مكاتب العمل.

ورغم الالتزام من جانب المنشآت الصناعية بمقومات الأمن والسلامة المطلوبة إلا أن هناك حالات خارجة عن الإرادة مثل غش أجهزة إطفاء الحرائق فلا يمكن إغفال هذا الجانب بالفعل فرغم وجود حوالى ١٧ مصنعًا على مستويات عالمية تعمل على توفير إحتياجات السوق المحلية من أجهزة إطفاء الحريق إلا انه لا يمكن إنكار وجود صناعة الغش والتقليد وتحويل الكهنة والخردة إلى أجهزة يعاد استعمالها وكذلك غش عبوات جهاز الاطفاء فى عمليات الصيانة وملئها بمواد غير مطفئة للحرائق وبالتالى تقلل تلك الصناعة غير السليمة من مقومات وفائدة وفاعلية الأجهزة المستخدمة وهذه الصناعة المغشوشة تمثل مهنة رائجة رغم زيادة الجهود من جانب مفتشى مباحث التموين وأجهزة مكافحة الغش التجارى.

وتزداد خطورة تلك الصناعات لما يترتب عليها من إخلال بمقومات الأمن الصناعى وكذلك أمن المواطنين والعمال وبالتالى تحاول الهيئة العامة للمواصفات والجودة التدخل بصورة مستمرة لإدخال مواصفات حديثة متطورة على هذه الصناعة من خلال تشكيل لجان يشارك فيها مندوبون عن الصناعة وأجهزة الدفاع المدنى وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وكذلك جهاز حماية المستهلك.

المهندس فاروق شلش:

شرط لاستمرار الرخصة

المهندس فاروق شلش مدير غرفة الصناعات الهندسية بالاتحاد العام للصناعات يؤكد ان الامن الصناعي لدي المنشآت الصناعية يعني العديد من الاجراءات من بينها الصيانة الوقائية لتشغيل التجهيزات والمعدات القائمة بالمصنع، ومكافحة الحرائق والاجراءات الملحقة بها من سرعة الاخلاء للموقع واجراءات خاصة بالسلامة الشاملة والاسعافات الاولية اضافة الي ضرورة توفير الحراسة البشرية الامنية المدنية للاتمام علي اجراءات الامن والوقاية الصناعية المطبقة بالمنشأة الصناعية.

واشار الي ان اشتراطات الامن الصناعي بمختلف القطاعات الصناعية شرط بالغ الضرورة حيث يعرض صاحبها الي سحب التراخيص الخاصة بتشغيل المصنع الخاص به في حالة عدم توافر تلك الاشتراطات بالصورة المطلوبة حيث تعد اجراءات ملزمة من الواجب توافرها.. وهناك اجهزة وحملات تفتيشية مستمرة من جانب الدفاع المدني للتأكد من تطبيق هذه الاجراءات، كما ان هناك متابعة مستمرة عليها لضمان استمرار عملها بكفاءة.

واوضح ان هناك اختبارات متتالية يتم اجراؤها من جانب المصانع نفسها علي اجهزة اطفاء الحرائق والاستعدادات اللازمة لمواجهة أي حالات طارئة بالمصنع.

المهندس صلاح الحضرى:

ارتفاع التكاليف ليس مبرراً لاستبعادها

المهندس صلاح الحضرى رئيس رابطة مصنعى السيارات بالاتحاد العام للصناعات يرى أن تقاعس أى شركة أو مصنع عن توفير متطلبات الأمن الصناعى يعنى إلحاق الضرر بصورة أساسية عليه نتيجة الخسائر المحققة من جراء حدوث أى خلل وبالتالى هناك حرص من المصنع على توفير تلك المتطلبات خاصة الأساسية منها.

وأوضح أن ارتفاع تكاليف توفير متطلبات واشتراطات الأمن لا يمكن أن تكون مبررًا أمام عدم توفيرها لأنه بحساب الجدوى الاقتصادية على المدى الطويل ستكون تكاليف توفير هذه الاشتراكات أقل بكثير من الخسائر الناجمة عن حدوث حرائق أو إتلاف لمعدات وآلات الموقع الصناعى.

وأكد أن هناك اجهزة دورية من الدفاع الأمنى تقوم بالمتابعة والتفتيش على مختلف المصانع بأنشطتها المختلفة سواء فى المدن الصناعية أو داخل المدينة لأن توافر تلك الاجراءات لا يتأثر بالموقع الذى يقام فيه المصنع حيث تعد التزامات من الواجب توافرها كما أن قيام تلك الأجهزة بالمتابعة والتفتيش يعد من صميم أعمالها حيث لا يقتصر دورها على التأكيد فى بداية المشروع من وجود هذه الاحتياطات بل لابد من التأكد بصورة متتالية على استمرار وجودها وبنفس الكفاءة الأولية لها وإدخال عمليات الاحلال والتجديد المطلوبة.

الدكتور محمود عيسى:

الهيئة تضبط معدات الإطفاء المقلدة

دكتور محمود عيسي رئيس هيئة المواصفات والجودة والمشرف علي مصلحة الرقابة الصناعية قال ان توافر احتياطات الأمن والسلامة بالمصانع المختلفة يتطلب ضرورة التأكد من توافر المواصفات القياسية المطلوبة في اجهزة ومعدات الامن المختلفة، وهذا ما تؤكد عليه الهيئة بصورة مستمرة خاصة بعد امتداد عمليات التقليد والغش التجاري الي سلع مهمة مثل اجهزة الاطفاء، وفي اطار ذلك قامت مصلحة الرقابة الصناعية والهيئة بضبط حوالي ١٨ مركزا خلال العام الماضي تعمل بصورة غير رسمية في غش عبوات الاطفاء، كما تقوم بتقليد العلامات التجارية المتميزة في هذا المجال من خلال تغيير شكل او حرف بسيط في العبوة المقلدة حتي لا يتضح للمستهلك معرفة السلعة الرسمية من المقلدة.

واشار الي ان الشركات والمراكز التي تم ضبطها في هذا المجال النسبة الغالبة منها تعمل بصورة غير رسمية وتحت بئر السلم ولا تدخل في اطار المنظومة الرسمية للاقتصاد الوطني مما يعني قدرتها علي طرح تلك العبوات بأسعار مختصة نتيجة عدم وجود التزامات مالية من ضرائب او نفقات يتم تحميلها علي اصحاب تلك الشركات.

واشار الي ان هناك خسائر جمة تقع علي الشركات الاصلية التي تقوم بإنتاج هذه السلع وتتقدم بشكاوي لهيئة المواصفات والجودة وبالتالي يتم من خلال تلك الشكاوي تتبع لمصدر هذه السلع المقلدة.

وطالب محمود عيسي بضرورة زيادة الوعي لدي المواطنين واصحاب المصانع المستخدمة لتلك الاجهزة والتأكد من مدي سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية الاساسية حيث تمثل خطرا داهما علي مستخدميها حيث تتعلق بأمن وصحة المواطنين.

الدكتورة نوال التطاوى:

سلامة العمال مع ماكينات التشغيل واجبة

الدكتورة نوال التطاوى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس مجلس ادارة الشركة الصناعية لانتاج السيللوز وعضو جمعية رجال الاعمال المصريين، تؤكد أن تطبيق المصانع لشروط الامن والسلامة يمثل ضرورة مهمة يجب الا ترتبط بوجود ظاهرة نشوب حرائق ام لا فى بعض المؤسسات الصناعية، حيث تعد احتياطات السلامة واجبة لحماية الافراد والممتلكات القائمة بالمصانع، وفى حالة عدم قيام أى من المصانع بتطبيق تلك المتطلبات فاللوم لا يرجع فقط على ذلك المصنع، وانما يعود إلى الجهة الرقابية المختصة بمسئوليات الامن الصناعى.

أوضحت ان من واجبات مفتشى الامن الصناعى التأكد من ان العمال يعملون على الآلات المعدة لهم بصورة آمنة وتشغيلها بالسرعة المناسبة وعدم استخدام معدات أو ماكينات تالفة، كما ان عليهم التأكد من عدم إصلاح الآلات اثناء تشغيلها، والحرص على توافر حواجز واقية علي الاجهزة المتحركة لحماية العامل ، وأوعية الضغط المختلفة للماكينات اثناء تشغيلها.. حيث توجد بعض الأمور الفنية اللازمة لتوفير السلامة للعاملين ولكن انعدام الوعى بأهميتها يوجد قصور فى تنفيذها، كما ان وجود اماكن للاسعافات الاولية السريعة داخل المصنع هو أمر مهم لحين نقل أى عامل مصاب إلى أقرب مستشفى لعلاجه بالاسعافات المبدئية قد تقلل من الضرر الذى يلحق بالعامل.

يمانى فلفلة:

تطبيق الاشتراطات جواز مرور للمنتجات الصناعية للخارج

يماني فلفلة رئيس مجلس الاعمال المصري المغربي بجمعية رجال الاعمال المصريين ورئيس مجلس ادارة المجموعة المصرية للاستثمار، يري ان المسئولية الكاملة لتوفير الامن الصناعي بالمصانع تقع علي جهات الدفاع المدني التي يجب أن تأخذ تطبيق الاجراءات الخاصة بالامن بمثابة امن قومي، بمعني القيام بمتابعة إحدي الشركات واذا لم تتوافر وسائل الدفاع الكافية والمطلوبة تكون هناك مهلة زمنية لاستكمال المعدات المطلوبة وبعد اجراء معاينة اخري وبعد فترة كافية اذا لم يتم الالتزام بالمطلوب يتم اتخاذ خطوة عملية مثل تحرير محضر مخالفة لتلك المنشأة كنوع من العقاب حتي تتدارك خطورة ذلك التقصير وتبدأ في اتخاذ خطوات عملية للتصحيح، بمعني ان يكون لجهات الدفاع المدني دورها الرقابي والمحفز علي الالتزام بالامن والسلامة دون ان تكون سيفا مسلطا علي رقاب المصانع.

وقال ان اشتراطات السوق تعد جزءا من متطلبات البيئة والتي كانت جواز المرور لدخول المنتجات المصرية المصدرة خاصة الغذائية الي الاسواق العالمية.. وبالتالي ستكون اشتراطات الامن والسلامة الصناعية ايضا بمثابة قيد علي تصدير المنتجات الصناعية للاسواق الخارجية حيث يتطلب توافر الحماية والامن للمنشأة والعاملين فيها.

يحيى زنانيرى رئيس جمعية منتجى الملابس الجاهزة يؤكد أن المطلوب تكثيف حملات التوعية لدى الأفراد وأصحاب المصانع بأهمية التأمين ضد الحرائق.

ـــــددة لافتقار المنشآت لاشتراطات الأمن والسلامة

ـــــران حرائق المصانع؟

الاجراءات الكفيلة بإخمادها فى مهدها بمجرد اندلاعها فى أى مصنع وذلك بالالتزام بالاشتراطات التى توفر الأمن والأمان. «بيزنس اليوم» تفتح ملف الأمن الصناعى خاصة ان الكثير من المنشآت تتجاهل توفير الوسائل اللازمة بحجة ارتفاع التكاليف خاصة فى المشروعات المتوسطة والصغيرة، ويرى البعض عدم التحمس من المستثمرين لتوفير هذه الوسائل لا يعود لثمنها المرتفع فقط ولكن ايضا لعدم وجود الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدامها، ويقول آخرون إن السوق ملىء بأجهزة ومعدات الاطفاء «المغشوشة» غير المطابقة للمواصفات والتى لا يتضح ذلك إلا بعد وقوع الكارثة، وهناك من يلقى اللوم على المسئولين بأجهزة الأمن الصناعى لتقاعسهم عن القيام بحملات تفتيشية وتشديد الرقابة سواء فى أماكن بيع معدات السلامة أو فى المصانع للتأكد من وجودها وصلاحيتها ومطابقتها للمواصفات، وينادى الجميع بضرورة تفعيل كود الحرائق ووضع عقوبات ملائمة على المشروعات التى لا تلتزم باشتراطات السلامة مع ضرورة تأصيل ثقافة التأمين لدى رجال الأعمال للقيام بالتأمين على المصانع والمعدات والعمال إضافة إلى مساعدة الدولة لرجال الصناعة فى التدريب على كيفية التعامل مع الأزمات خاصة وأن الاحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٦ أفادت وقوع ٢٠ ألف حريق سنويا فى المصانع والمتاجر وغيرها على مستوى الدولة، ومطلوب من كل مصنع عدم التحجج بالتكاليف وشراء منظومة حديثة والتأكد من إهمال الكهرباء ووجود طفايات وخراطيم ومصادر مياه صالحة للاستخدام وليست «مضروبة» لأن الخراب عندما يأتى لا يضرب المصنع وعماله وصاحبه فقط ولكن الخسارة تكون للاقتصاد القومى ولمصر كلها تماما مثلما فقدنا مبنى الأوبرا التاريخى الذى بناه الخديو إسماعيل حيث اتت عليه النيران فى لحظات كلها .. فهل نتحرك ونطفئ أسباب اشتعال النار قبل اندلاعها لتأكل مصانعنا؟

الدكتور عبد العليم نوارة:

ترسيخ ثقافة التأمين هو الحل

الدكتور عبد العليم نوارة رئيس مجلس الاعمال المصري التونسي ورئيس شركة «المنار» للصناعات المغذية للسيارات، يبدأ حديثه معربا عن اسفه من أن الامن الصناعي «مش واخد حقه» وغير مطبق بالصورة المطلوبة داخل المصانع، برغم ان هناك في الخارج ايمانا كاملا بأهمية اشتراطات الامن والسلامة الصناعية حيث يوجد تأمين اجباري علي جميع القطاعات سواء علي المصنع او العامل او الوحدة السكنية، او السيارة.. ويعد اهتمامهم في الخارج بالتأمين ايمانا بأن ارواح البشر ليست بسيطة واي خطأ بغير عمد يتطلب صرف التعويض الملائم.

قال انه اصبحت هناك حاجة الي تدعيم ثقافة التأمين غير المتواجدة حاليا فعلي سبيل المثال هناك حوالي نسبة ٩٩٪ من السيارات غير مؤمن عليها، ونفس التجربة في حالة المصانع فالتأمين علي استثماراتها يكاد يكون غير موجود وبالتالي عند نشوب اي حريق تكون الخسائر مزدوجة ما بين الاستثمارات في الماكينات والخبرات وبين البشر مؤكدا اهمية التأمين كحماية لارواح البشر في المقام الاول اضافة المعدات المتواجدة بالمصنع.

وطالب بضرورة تكثيف عقد الندوات لتوعية العمال داخل المصانع حول مقومات الامن والسلامة وتدريبهم علي وسائل مكافحة الحرائق علي اعلي الدرجات الخطرة المحتمل حدوثها وتوزيع المصانع لنشرات تفصيلية حول رسائل السلامة الكاملة المتوافرة بمكان العمل والتي يتم صياغتها تحت اشراف الجهات المسئولة عن الامن الصناعي.

عاطف الأشمونى:

حريق الموسكى كشف المستور

عاطف الأشموني سكرتير عام غرفة تجارة العاصمة يؤكد ان تزايد حركة الحرائق خلال الفترة الاخيرة خاصة في المناطق الصناعية اصبح يمثل خطرا داهما يهدد النشاط الاستثماري في القطاع الصناعي، وإذا كان البعض يلقون اللوم حول ارتفاع اسعار طفايات الحريق ومعدات الامن الصناعي.. فيصبح هناك حاجة الي ازالة الرسوم الجمركية المفروضة والبالغ نسبتها ٣٠٪ حتي يتم تخفيف الاعباء علي المستوردين وبالتبعية يتم تداولها بأسعار مناسبة. واشار إلي أن الحرائق لا ترجع فقط الي الافتقار لمعدات الاطفاء داخل المصانع والورش الصناعية ولكن هناك بعض الورش في اماكن لا تتوافر فيها اشتراكات الأمن الصناعي وهذا ما حدث خلال العام الماضي عندما شب حريق كبير بمنطقة الموسكي ويترتب عليه بخلاف الخسائر التي الحقت بتلك الورش وتضامنت الغرفة معها وقامت بحصة القيمة الاجمالية للخسائر وصرف بعض التعويضات الخاصة لها.

الدكتور ناجى ألبير:

تعقيدات تمنع تطبيق خريطة متكاملة بالمصانع

الدكتور ناجي البير نائب رئيس الاتحاد العام للصناعات وعضو غرفة الصناعات الهندسية يقول إن تفجير مشاكل الأمن الصناعى تظهر عندما تتكرر ظاهرة الحرائق فى المصانع فى فترة من الفترات، ويبدأ الحديث عنها وإثارتها، ولكن الحقيقة الواجب الاعتراف بها أن هناك نقصاً فى تطبيق خريطة متكاملة للأمن الصناعى داخل المصانع ليس لتقصير من أصحابها ولكن لعدم القدرة على الحصول على موافقة الأمن الصناعى على الاجراءات المطبقة، وبكل صراحة فهناك تعقيدات تواجه رجال الصناعة من جهات الأمن الصناعى فعلى سبيل المثال عند طلب توافر تنكات المياه اللازمة عند حدوث حرائق يطلب وجود حمام سباحة تحت سطح الأرض على مساحة «٣X٤ أمتار» وهذا يعنى صعوبة تحقيق ذلك الشرط الذى يعد نوعا من التعنت والصعوبة أمام توفير تلك المساحة الكبيرة التى لا تستغل إلا عند حدوث أزمة.

ايضًا هناك مشكلة توافر العاملين القادرين على استخدام احتياطات الأمن الصناعى فى المصنع حيث يتطلب إعداد دورات بصورة مستمرة للنسبة الغالبة العاملة فى المصنع ولكن بطبيعة الحال هناك فئات قادرة على استيعاب تلك الدورات وبعضها غير قادر.

إلى جانب ذلك لا يمكن إغفال الالتزامات المادية الواجب سدادها ليس فقط فى بداية الحصول على موافقة جهات الأمن الصناعى ولكن عند دورات المعاينة والتقنية المستمرة.

واكد أن تطوير الصناعة فى المدن الصناعية أصبح يتطلب زيادة عدد العاملين المتخصصين فى جهات الأمن الصناعى نفسها للاستعانة بخبراتها لتهيئة العاملين بالمصانع على استخدام أجهزة الأمن الصناعى المطلوبة.

دكتورة ثريا عامر:

الاستثمار فى أجهزة الأمن الصناعى.. ضرورة

دكتورة ثريا عامر وكيل وزارة التجارة والصناعة تشير إلى ان اقامة أى مشروع صناعى استثمارى جديد لابد ان يحصل منذ البداية على رخصة توافر الاشتراطات الخاصة بالأمن الصناعى كأحد المقومات الاساسية لاقامة أى مشروع استثمارى ، وتعد كجواز مرور للتصريح ببدء عمل المشروع اسوة بالاشتراطات البيئية وتراخيص الارض والسجلات المختلفة.

وقالت ان الأمر لا يتوقف فقط على مجرد الرخصة الأولية منذ بداية المشروع ولكن هناك استمرارية ومتابعة من جانب مسئولى الامن الصناعى واجهزته المختلفة للتاكد من توافر جميع الاشتراطات المطلوبة للأمن الصناعى طوال فترة عمل المشروع والاتجاه نحو تحديثها وتطويرها خاصة ان لتلك المعدات عن افتراض لصلاحيتها ويجب المتابعة لضمان استمرار اعمالها وتشغيلها.

واكدت ان متطلبات السلامة المهنية تحتاج الى ضخ استثمارات متجددة فيها حيث تعد ضياع لهذه الأموال ولكنها ضرورة للحفاظ والتأمين على ممتلكات المنشأة الصناعية وضمان مواصلة اعمالها.

الدكتور على القريعى:

لا غنى عن تفعيل كود الحرائق

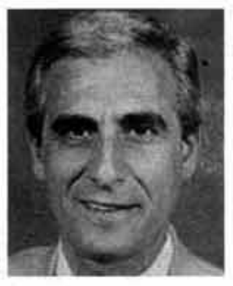

الدكتور علي القريعي عضو مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال المصريين ورئيس لجنة البيئة السابق بالجمعية، يري ان اشتراطات الدفاع المدني لتوفير الامن الصناعي تمثل اهمية كبيرة مثل اشتراطات الصناعة النظيفة صديقة البيئة حيث لا يتم الموافقة علي مشروع استثماري الا بعد التأكد من عدم التلوث البيئي منه، وايضا لابد ان ترتبط الموافقة علي المشروع باستكمال جميع اجراءات الأمن الصناعي.

اضاف ان متطلبات الامن والسلامة اصبحت متزايدة خلال الفترة الاخيرة في ظل خطة التوسع في انشاء مصانع جديدة حيث تتطلب تلك المصانع توافر اشتراطات السلامة فيها خاصة من الحرائق لحماية استثماراتها وبالتالي تصبح هناك ضرورة ملحة لتطبيق اشتراطات كود الحرائق ويمكن تدخل شركات التأمين لمنح حوافز للمصانع التي تلتزم بكود الحريق لان ذلك سيحد من احتمالات حدوث حرائق.

واوضح ان كود الحرائق يكاد يكون مفعلا فقط في المنشآت ذات الاستثمارات الضخمة خاصة ان تكلفة مبانيها عالية جدا ولابد كذلك من الحفاظ علي الممتلكات المستثمرة داخل تلك المنشآت، كما ان كود الحرائق يلزم المنشأة بتطبيق نظم اطفاء تتلاءم مع حجم الاستثمارات الموجودة حتي يمكن مواجهة اي حريق في حالة اندلاعه من اللحظات الاولي دون تفاقم لحجم الخسائر لتوافر اشتراطات السلامة في المنشأة.

ويشير الي ان المشكلة التي تواجه اصحاب المنشآت الصناعية هي رفض بعضهم لتحمل تكاليف ثابتة لمواجهة الحرائق وتطبيق كود الحريق للمنشأة والذي تصل تكلفته الي حوالي ٥٪ من تكاليف انشاء المبني الصناعي باكمله حيث تختلف وجهات النظر ما بين مؤيد لتلك المصاريف كنوع من الاستثمار الآمن طويل الاجل وآخر يشعر انها اعباء محملة علي بند المصروفات.

عمر بلبع:

المطلوب تنشيط جمعيات حماية المستهلك

عمر بلبع نائب رئيس الشعبة العامة للسيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس لجنة حماية المستهلك بالشعبة يرى ان التصدى لظاهرة تقليد اجهزة الامن الصناعى لم تعد مسئولية الشركات المتضررة من التقليد ذات العلامات والماركات الرئيسية للانتاج ولكن أصبحت تمثل مسئولية جهاز حماية المستهلك حيث لا يقتصر الضرر الناتج عن المنشآت الصناعية هو فقط خلال استهلاكها لتلك المعدات ولكن هناك ايضا المواطنين العاديين الذين يقومون بشراء اجهزة ومعدات اطفاء الحرائق سواء للتأمين داخل المنازل أو كذلك فى السيارات سواء أجرة أو ملاكى وجميعها تمثل خطورة على حياة المواطنين.

وطالب بضرورة تكثيف مهام جمعيات حماية المستهلك لضبط أى محاولات لتقليد هذه المنتجات من خلال زيادة وعى الافراد بأهمية الابلاغ عن أى عبوة اطفاء مقلدة، بجانب الحرص على توفير فاتورة شراء من المحلات التجارية التى تقوم بتداول هذه المنتجات لسهولة تتبع ومصدر غش هذه السلعة وتحديد المنتج المقلد لها.

إبراهيم الإمبابى:

80% من رجال الصناعة ملتزمون بالاشتراكات

إبراهيم الامبابى رئيس شعبة الدخان والسجائر بغرفة الصناعات الغذائية بالاتحاد العام للصناعات قال إن متطلبات سلامة الأمن الصناعى لابد أن تختلف من صناعة لأخرى ولكن يعد توافر أجهزة طفايات الحرائق الأساسى فى مستلزمات الأمن سواء فى صناعة مثل السجائر أو غيرها، ولابد من التأكيد أن رجال الصناعة حريصون على توافر متطلبات الأمن الصناعى باعتبارها أحد بنود الاستثمارات الهامة داخل المشروع.

ويكون هناك مردود وعائد إيجابى للمشروع على المدى الطويل لما يمثله ذلك من حماية لاستثمارات ضخمة وايضًا حماية العنصر البشرى المهم الذى لا يمكن تعويضه إذا لم يتم توفير الحماية الخاصة له كما أن حدوث أزمة لا قدر الله تؤثر على الطاقة الانتاجية للمشروع وتعطل حركة الانتاج وجميعها خسائر لا يقبل صاحب العمل أن تحدث سواء بقصد أو لا.

وأشار إلى انه رغم التزام النسبة الغالبة بتطبيق متطلبات الأمن الصناعى ولكن ذلك لا يمنع وجود نسبة تقاعس من قلة وبصورة عامة تصل نسبة الالتزام إلى حوالى ٨٠٪ فى المجال الصناعى بمختلف أنشطته المتنوعة.

سمير خليل:

نقل الأنشطة الصناعية خارج الكتلة السكنية

سمير خليل عضو غرفة صناعة دباغة الجلود باتحاد الصناعات ونائب رئيس شعبة المدابغ بغرفة تجارة القاهرة، اكد ان مطالبة المنشآت الصناعية في مختلف القطاعات يجب ان يسبقه التنظيم والتطوير لبعض الكيانات القائمة مثلما يحدث حاليا في المدابغ والتي تم تكوين منطقة خاصة لهذه الصناعة بمدينة بدر والتي سيتوافر لها جميع الاشتراطات البيئية والصناعية.

واشار الي ان وقوع المسئولية علي تلك المصانع ستأتي بعد عملية النقل ولكن في الوقت الراهن المحاسبة قد تكون غير عادلة خاصة ان اصحاب المدابغ يقدمون الاستعداد حاليا لمحليات النقل وقد لا يتجهون الي تقديم استثمارات جديدة في الاماكن الراهنة. وقال إن هناك صناعات اخري كثيرة تقدمت للمحافظات التابعة لها تخصيص مساهمات من الاراضي لنقل تجمعاتها الحالية الي تلك الاماكن حتي تعمل بصورة سليمة ومنظمة وتقف حاليا في قائمة الانتظار حتي يتم تخصيص الأماكن الجديدة لها بالمناطق البعيدة عن الكثافة السكنية لتوفير الامان الصناعي والسلامة اللازمة.

المهندس محمد عبد الهادى:

إعفاء معدات الأمن من الجمارك

المهندس محمد عبد الهادي عضو جمعية رجال الأعمال المصريين يؤكد ان توجه وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب مصطفي السلاب بطلب احالة للمجلس حول ضرورة إعفاء معدات وأدوات مكافحة الحريق من الرسوم الجمركية لانقاذ المصانع والمناطق الصناعية.. يمثل أهمية كبيرة، خاصة بعد تزايد حوادث الحريق بالمصانع وبعد أن ثبت عدم توافر الامكانات اللازمة من معدات وأدوات مكافحة الحرائق اللازمة لانقاذ ثرواتنا الاستثمارية داخل المصانع خاصة ان اسعار تلك المعدات تعد عالية الثمن في اسعار تداولها للبيع وتتطلب تخفيف الاعباء عنها من خلال الرسوم المفروضة عليها حتي تخلق الحافز لاصحاب المصانع لتوفيرها.

واوضح ان النائب قدم طلبه بمواد القانون المدعمة وهي المادة الثالثة من قانون الاعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ والذي يعطي الحق لرئيس الوزراء بمنح بعض الاعفاءات للسلع التي توجد خلالها مصلحة قومية او لمواجهة ظروف اقتصادية طارئة، ونظرا لأن معدات الحريق تشكل ضرورة كبيرة للحفاظ علي الاستثمارات القائمة فهناك حاجة الي اضافتها لقانون ضمانات حوافز وتشجيع الاستثمار باعتبارها احد الوسائل المشجعة لجذب الاستثمارات الخارجية.

المهندس أحمد جلال:

لا التزام فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المهندس أحمد جلال عضو المكتب التنفيذى لمجلس الأعمال المصرى التركى المشترك وعضو شعبة المنتجات الورقية بغرفة تجارة القاهرة أوضح أن هناك تفرقة بين قطاعين من المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة فبالنسبة للنوع الأول وهى المشروعات الكبيرة فلم تصل فيها مستويات الأمن الصناعى المطلوبة إلى النسبة المطلوبة الكاملة ولكن بالنظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن مقولة «حدث ولا حرج» تنطبق عليها حيث تكاد تكون متطلبات الأمن الصناعى مقدمة ولا يوجد نوع من الاهتمام أو المبالاة بأهمية ذلك.

ورغم خطورة الوضع السائد بالنسبة لتلك المشروعات نتيجة غياب اشتراطات الأمن والسلامة إلا أن الوضع لا يتجه إلى التحسن أو التغيير والسبب فى ذلك هو غياب العقوبات المشددة على من يخالف أو لا يطبق هذه الاشتراطات، وبالتالى هناك ضرورة لفرض عقوبات ملزمة وليست مجرد غرامات مالية ضعيفة ولكن تشديد العقوبة حتى تكاد تصل إلى حد الاغلاق وتوقف المصنع الصغير أو المتوسط عن العمل وذلك كحماية للعاملين فى تلك الصناعات بصورة أساسية من مخاطر عدم الالتزام بالشروط المطلوبة للأمن والسلامة مؤكدًا أن الالتزام بتلك المتطلبات هو سلوك من الواجب تطبيقه طواعية دون الحاجة إلى فرض العقوبات.